للأسف أريد أن أقول لك السيدة الوزيرة، بأن ما يهمني هو أن يصل المشروع للمرأة التونسية مشروع مبادرة الأمومة مقدم من مجلس نواب الشعب من 2016 وعندما سنناقش هذه المبادرة التي أنجزناها بشكل تشاركي سيكون أمام أنظار الجميع نخرج مبادرتنا من مجلس نواب الشعب وتوضع على الطاولة وتوضع مبادرة الحكومة، مع العلم وفي إطار الشفافية أن مبادرتنا كانت فيها الأمومة السيد رئيس الحكومة يوسف الشاهد هو الذي اقترح الأبوة ثم بقيت على مستوى الوزارة وهذا المشروع من 2016 وإن شاء الله يتم تفعيله في الأيام القادمة والمهم أن نحقق شيئا للمرأة التونسية.

أريد أن أقول مسألة أخرى وهذه كلمات ليست لسيادتك فقط بل للسيد رئيس الحكومة، هذه الأيام تم حوار تشاركي عن قطاع الصحة وأريد أن أحيي بالمناسبة زميلتي النائبة المحترمة الدكتورة راضية على مداخلتها في هذه الندوة التشاركية التي تحدثت عن مسألة هامة وهامة جدا هي ضرورة الحوكمة والشفافية في كل الوزارات وفي كل القطاعات.

السيد رئيس الحكومة، أنت قمت بحملة على مكافحة الفساد ولم تواصلها من الممكن اليوم لا نقدر على القيام بحملة كبيرة على مكافحة الفساد لكن على الأقل في إطار مكافحة الفساد اضغط وطبق وضع كل معايير الحوكمة والشفافية في الوزارات، هيئة الفساد لم تحضر الحوار التشاركي حول قطاع الصحة لكننا نقترح ونطالب بحوار تشاركي حول المرأة والمسنين والطفولة، أنت تشتغلين ووزارتك المحترمة على قطاعات وقطاعات هامة وهذا الحوار التشاركي لا ننسى فيه كل الهيئات الدستورية وغير الدستورية وكل أطياف المجتمع المدني الذين اشتغلوا على قانون العنف والذين اشتغلوا على 25/13 أين هي أصوات النساء؟ أين جمعية النساء الديمقراطيات؟ أين جمعية التونسيات؟ أين كل الجمعيات؟ لم أرها حاضرة معك في الوزارة.

السيدة الوزيرة، أريد أن أقول للسيد رئيس الحكومة الحوار التشاركي حول الطفولة ليس فيه حملة انتخابية وليس فيه استعمال الدولة، فيه طفولة مغتصبة وفيه امرأة معنفة وفيه دستور كبير وفيه قوانين كبيرة على أرض الواقع مازالت غير مفعلة، على سيادته وعلينا جميعا أن نعقد حوارا في الأيام القادمة حول الطفولة والمرأة والمسنين وكل القطاعات الخاصة بالطفولة والناس الذين يعانون والذين نسيتهم الأماني.

أريد تصديقك السيدة الوزيرة على كل ما قلته، ابعثي التقارير هذا سهل جدا، قلت لم تصرفي الأموال حسنا أرسلي لنا التقارير حول حوصلة هذه التظاهرات العالمية فيها المال العام كم أنفقنا؟ وماذا حصلنا للبلاد؟ وسأصدقك حين يكون التقرير مكتوبا تكون الأمور واضحة.

وأريد أن أقول لك يوم 9 مارس "يعطيك الصحة" والسيد رئيس الحكومة حضر أيضا ولا أعرف هل تفطنتم أم لا؟ كرمتم عدة نساء منهن مكلفة بمأمورية لدى سيادتك دون أن أسميها في إطار احترام الأشخاص، هذه المرأة المكلفة بمأمورية لدى سيادتك التي أصبحت الآن تحكم الوزارة سبق أن عزلتها لأنها أهانتك وأهانت المرأة الريفية، أرجعتها وكرمتها في اليوم العالمي للمرأة، لماذا لم تكرمي امرأة عن كل ولاية؟ من تونس ومن القصرين ومن قبلي من نابل، كل امرأة تونسية قدمت شيئا مثل النساء اللاتي بفضل أيديهن بالطين قدموا فخار سجنان فإنه لدينا هنا أيضا في حي هلال وفي الملاسين نساء يصنعن الكانون.

أردت منك مثل أن تكرمي مديرين عامين ومديرات وبارك الله فيهن وأحيي كل امرأة وسياسيات وغير سياسيات وقع تكريمهن ولكن أردت منك أن تكرمي نساء أيديهن بالطين يتصببن عرقا لا يمتلكن شيئا فقط "جبة" وعرق جبينها وفكرها، أردت منك يوم 9 مارس ومن الممكن أن يكون هذا آخر تكريم في عهدتك الوزارية أن تكرمي نساء تونس وتلك النساء على اليمين وعلى اليسار وتلك الحرفيات اللاتي نزين بهن شارع الحبيب بورقيبة تكرمين فيهن امرأة تقول أنا امرأة فقيرة وقد وقع تكريمي.

في الأخير، أريد أن أقول لك السيدة الوزيرة أن لك مهمة أخرى تؤدينها، هناك مؤسسة كبيرة تحت إشراف الدولة لها تشاركية مع المجتمع المدني الدولي والداخلي، وفي الحقيقة بعد الثورة قدمت خدمة تشاركية مع مجلس نواب الشعب حين تكون هناك حملات تشويه كبيرة على النساء في المجلس الوطني التأسيسي وقالوا بأن تلك النساء في المجلس لن يقدموا شيئا للمرأة التونسية، نحن قدمنا الحمد لله وحافظنا على مكتسبات المرأة التي هي مجلة الأحوال الشخصية ونصصنا في الدستور على المساواة وتكافؤ الفرص وعلى التناصف، وقدمنا لكن كان ذلك في إطار حوار تشاركي أشرف عليه الكريديف من ستضعين الآن في رئاسة الكريديف؟ هل ستقدمين هدية لإحدى السيدات على رأس الكريديف؟

أدعوك السيدة الوزيرة في إطار الشفافية واحترام الكفاءات التونسية أن تنصبي امرأة تونسية متحررة ذات كفاءة ليست لها مشكلة مع أية امرأة تونسية وتعمل مع جميع النساء دون إقصاء ودون تمييز امرأة تونسية على مؤسسة crédif لتتقدم معك ومع المجتمع المدني لصالح كل امرأة.

في النهاية السيدة الوزيرة، أتمنى أنك لم تمارسي العنف على بعض السيدات اللاتي معك في الوزارة من مديرات عامات ومستشارات.

لا تمارسي العنف من فضلك السيدة الوزيرة، أحذرك من ممارسة العنف، يعمل معك في الوزارة نساء ورجال وأحيهم ولكن اختياراتك وتقييماتك ومن حقك تقييم ديوانك أتمنى، سيما أنك قلت أنك لا تحبين الظلم أتمنى أنك لم تظلمي أية امرأة معك في الوزارة مع الشكر الجزيل.

رفع الجلسة

السيد النائب الأول لرئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إلى هذا الحد نكون قد استوفينا ما قرر لنا من مادة بجدول الأعمال، أشكر السادة النواب وأخص بالشكر معالي السيدة الوزيرة الأستاذة نزيهة العبيدي، كما أشكر الوفد المصاحب لها وأتمنى أن ألقاكم في موعد قادم إن شاء الله، رفعت الجلسة.

(كانت الساعة منتصف النهار وعشرين دقيقة)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 145 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب فقد تقدم السيد بشير اللزام بسؤال

كتابي إلى السيدة وزيرة التكوين المهني والتشغيل بتاريخ 12 فيفري 2019 وتلقى الإجابة بتاريخ 15 مارس 2019 وتقدم أيضا بسؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ 13 فيفري 2019 وتلقى الإجابة بتاريخ 14 مارس 2019.

كما تقدم السيد سالم لبيض بسؤال كتابي للسيد وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بتاريخ 24 جانفي 2019 وتلقى الإجابة 13 مارس 2019 وتقدمت السيدة سامية حمودة عبو بسؤال كتابي إلى السيد وزير الدفاع الوطني بتاريخ 27 فيفري 2019 وتلقت الإجابة بتاريخ 21 مارس 2019 وتقدم أيضا السيد عبد الرؤوف الشابي بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة الشباب والرياضة بتاريخ 19 فيفري 2019 وتلقى الإجابة بتاريخ 12 مارس 2019 وبسؤال كتابي إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية بتاريخ 19 فيفري 2019 وتلقى الإجابة بتاريخ 21 مارس 2019.

وتقدمت السيدة ليلي زحاف بسؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية بتاريخ 26 فيفري 2019 وتلقت الإجابة بتاريخ 15 مارس 2019

كما تقدم السيد فيصل التبيني بأربعة أسئلة كتابية إلى السيد وزير الشؤون المحلية والبيئة بتاريخ 19 ديسمبر 2018 وتلقى الإجابة بتاريخ 21 مارس 2019 وتقدم أيضا بثلاثة أسئلة كتابية إلى السيد وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بتاريخ 19 ديسمبر 2018 وتلقى الإجابة بتاريخ 12مارس 2019.

وتقدم السيد ياسين العياري بسؤالين كتابيين إلى السيد وزير التجهيز والإسكان والتهيئة الترابية بتاريخ 11 جانفي 2019 وتلقى الإجابة بتاريخ 13 مارس 2019.

السؤال الكتابي

للنائب البشير اللزام

الموضوع: سؤال كتابي إلى السيدة وزيرة التكوين المهني والتشغيل.

تحية طيبة وبعد،

ما صحّة المعلومات التي تتهم الوكالة الوطنية للتكوين المهني بعدم الشفافية في تسوية وضعية المكونين العرضيين والإخلال بالتزاماتها مع الطرف النقابي؟

والسلام

إجابة السيدة وزيرة التكوين المهني والتشغيل

الموضوع: سؤال كتابي.

المرجع: مكتوبكم عدد 562 بتاريخ 26 فيفري 2019.

المصاحيب: (02) محضري اتفاق.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه حول السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد البشير اللزام، والذي يتهم فيه الوكالة التونسية للتكوين المهني بعدم الشفافية في تسوية وضعية المكونين العرضيين والإخلال بالتزاماتها مع الطرف النقابي، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

- قامت وزارة التكوين المهني والتشغيل في إطار اللجنة المكلفة بتسوية وضعية أعوان التكوين العرضيين بالوكالة التونسية للتكوين المهني والتي جمعت ممثل عن وزارة التكوين المهني والتشغيل وممثل عن الوكالة التونسية للتكوين المهني وممثل عن الطرف النقابي وممثل عن العرضيين بتسوية الوضعيات على 5 مراحل:

-تسوية وضعية 300 مكون عرضي سنة 2011.

-تسوية وضعية 200 مكون عرضي سنة 2013.

-تسوية وضعية 200 مكون عرضي سنة 2014.

-تسوية وضعية 200 مكون عرضي سنة 2015.

-تسوية وضعية 200 مكون عرضي سنة 2016.

- بالنسبة للدفعة الأخيرة للمعنيين بالتسوية:

-تمّ تسوية وضعية 155 عون عرضي من جملة 200 مرسمين بالميزانية بناء على محضر الاتفاق المؤرخ بتاريخ 13 فيفري 2017(ملحق عدد1).

-بالنسبة للمتبقين وعددهم 45 عرضي تمّ الاتفاق بناء على محضر الاتفاق المؤرخ بتاريخ 24 جانفي 2018 على دراسة الاعتراضات الواردة منذ سنة 2013 للمعنيين بالتسوية واستكمال القائمة بعد ترتيب المعنيين تفاضليا وفق المقاييس التي تمّ ضبطها سنة 2011(ملحق عدد2).

السؤال الكتابي

للنائب البشير اللزام

الموضوع: سؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية

سلاما واحتراما وتحية خالصة،

أما بعد، فلقد عَقَدْتُ لقاء مع ممثلين عن جمعية المصير لشباب المتوسط التي تضم أمهات المفقودين، فما الجديد في ملف أبنائهم؟

والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع: حول سؤال كتابي.

المرجع: مراسلتكم عدد 563 بتاريخ 26 فيفري 2019.

لقد تفضلتم بموافاتي ضمن مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي تقدّم به النائب المحترم السيد البشير اللزام ذكر فيه أنه" **عقد لقاء مع ممثلين عن جمعية المصير لشباب المتوسط التي تضمّ أمهات المفقودين، وتساءل فيه عن الجديد في ملف أبنائهم".**

وتبعا لذلك، أتشرف بإعلامكم بما يلي:

بعد أن تجاوز عدد المفقودين من جراء الهجرة السرية لـ 500 شخصا إبان الثورة، وعلى إثر الحادثة الأليمة التي جدّت قرب السواحل الإيطالية يوم 6 سبتمبر 2012 والمتمثلة في غرق مركب يحمل مهاجرين سرّيين والتي راح ضحيتها ما لا يقلّ عن 70 شخصا، تفاقمت الاحتجاجات والاعتصامات من قبل الأمهات والبعض من مكونات المجتمع المدني لمعرفة مصير كل المفقودين، شكّلت وزارة الشؤون الاجتماعية في صائفة 2014 فريق عمل للغرض يتكون من ممثلين عنها وعن وزارات العدل والداخلية والدفاع الوطني والشؤون الخارجية، إلاّ أن ممثلين عن العائلات والمجتمع المدني وبالخصوص المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، طالبوا خلال اللقاء الذي جمعهم **بالسيد رئيس الجمهورية** يوم 4 مارس 2015، بتوسيع تركيبة اللجنة الوزارية الرباعية لتشمل ممثلين عن العائلات وعن المجتمع المدني.

وقد صدر فعلا بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عدد 45 بتاريخ 5 جوان 2015 قرار من وزير الشؤون الاجتماعية مؤرخ في 04

جوان 2015 يقضي بإحداث " لجنة مكلفة بمتابعة ملف التونسيين المفقودين من جرّاء الهجرة غير الشرعية باتجاه السواحل الإيطالية وضبط تركيبتها وطرق سيْر عملها"، وتكونت من:

-ممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية : عضو

-ممثل عن وزارة العدل : عضو

-ممثل عن وزارة الدفاع الوطني : عضو

-ممثل عن وزارة الداخلية : عضو

-ممثل عن وزارة الشؤون الخارجية : عضو

-طبيب صحة عمومية مختص في الطب الشرعي : عضو

-أستاذ جامعي مختص في القانون الدولي : عضو

-ممثل عن الجمعيات المهتمة بلمف المفقودين : عضو

-ممثل عن عائلات المفقودين : عضو

وعهدت لها مهمة التنسيق بين مختلف المصالح الإدارية ومكونات المجتمع المدني الوطنية المتدخلة وجمع كل المعطيات والمعلومات المتعلقة بهذا الملف والتنسيق مع مختلف المصالح الإدارية الإيطالية ومكونات المجتمع المدني الإيطالي عن طريق القنوات الديبلوماسية والقنصلية التونسية بإيطاليا، للبحث في مصير المفقودين، والحرص على التواصل مع أسرهم وإعلامها بكلّ المستجدّات.

وانطلقت اللجنة في عقد جلسات عمل بمقر وزارة الشؤون الاجتماعية بداية من 22 جوان 2015 وأيام 25 أوت و01 أكتوبر و03 نوفمبر و11 ديسمبر 2015 و26 جانفي 2016 و19 فيفري 2016 و13 أفريل 2016 و19 نوفمبر 2016.

ومثلت جلسة 01 أكتوبر 2015 أولى جلسات اللجنة بكامل أعضائها، نظرا للخلافات التي حصلت بين أقرباء المفقودين للتوافق حول من سيمثّلهم في هذه اللجنة.

وتفاديا لتعطل عمل اللجنة وبعد محاولات عديدة بين 22 جوان و01 أكتوبر 2015، إهْتدَتْ عائلات المفقودين إلى اعتماد القرعة لاختيار 6 أشخاص يتداولون على العضوية بمعدل شهرين لكل واحد منهم، وتمّ ذلك في لقاء انْتُظمَ يوم 25 سبتمبر 2015 بمقرّ وزارة الشؤون الاجتماعية.

وفي الأثناء واصلت اللجنة بتلك التركيبة المنقوصة عقد جلساتها وتنفيذ ما أوصى به أعضاؤها في اجتماع 25 أوت 2015 بتنظيم جلسات استماع لكل من لديه معلومات من شأنها أن تنير التحقيق.

كما تطلب هذا الملف عقد لقاء أول مع مسؤولين بإدارة الهجرة والحدود والأجانب التابعة لوزارة الداخلية الإيطالية بهدف تبادل المعطيات الفنية من لوحة بصمات وتحاليل جينية أعدّتها إدارة الشرطة الفنية العلمية التونسية بغاية مقارنتها مع المعطيات المتوفرة لدى الجانب الإيطالي.

وتحول يوم 10 ديسمبر 2015 وفد يتكون من مقرر اللجنة ممثلا عن وزارة الشؤون الاجتماعية في اللجنة وممثلين إثنين عن إدارة الشرطة الفنية بوزارة الداخلية (الأول مختص في البصمات والثاني في التحاليل الجينية) إلى مدينة روما وتمكن من عقد جلسة عمل مع المفوض السامي للحكومة الإيطالية في ملف المفقودين الأجانب، الذي أكد أن وزارة الداخلية الإيطالية بصدد إجراء تحرّياتها للتعرف على هويات ضحايا الهجرة السرية، وأقرّ بوجود 90 جثة دفنت دون التأكد من هوياتها، وأنه تم تكليف المخابر العلمية للشرطة الفنية بـ " سيسيليا" و " بالارمو" للقيام بالأبحاث اللازمة للكشف عن هوية الضحايا من خلال التحاليل الجينية. وأضاف أن هذا الأمر يفرض اللجوء إلى محكمة " كاتانيا 7" للحصول على إذن من وكيل الجمهورية لاستخراج الجثث وإجراء التحاليل الجينية اللازمة عليها.

والتقى الجانبان من جديد يوم 8 فيفري 2016 بمقر وزارة الداخلية الإيطالية، وتم تسليم المفوض السامي الإيطالي، قرصا مضغوطا يحتوي على لوحات بصمات وتحاليل جينية لأقارب مفقودين لتمكين المختصين الإيطاليين من مقارنتها بالمعطيات المتوفرة لديهم.

ورغم انتهاء مهمة اللجنة منذ 4 جوان 2016، طبقا لمقتضيات قرار وزير الشؤون الاجتماعية المؤرخ في 5 جوان 2015 والمتعلق بإحداث اللجنة المكلفة بمتابعة المفقودين التونسيين من جرّاء الهجرة السرية باتجاه السواحل الإيطالية وخاصة فصله السادس، واصلت الوزارة البحث في مصير المفقودين سواء في إطار اللجنة ذاتها أو بصفة مباشرة.

وفي هذا السياق، أشرف وزير الشؤون الاجتماعية يوم 15 نوفمبر 2016 على اجتماع حضره رئيس جمعية " الأرض للجميع" وأمهات أخريات، تقرر في ختامه عقد لقاء ثالث مع الجانب الإيطالي يكون فيه الوفد التونسي، هذه المرة، مصحوبا برئيس المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية وبالأستاذ المحامي فتحي المولدي الذي اختارته العائلات ممثلا لها في هذه الزيارة.

وبالتنسيق مع وزارة الشؤون الخارجية، قامت سفارة تونس بروما بترتيب لقاء مع المسؤولين الإيطاليين انعقد يوم 23 فيفري 2017، حيث ترأس الوفد المدير العام للشؤون القنصلية وصاحبه مقرر اللجنة ممثلا لوزارة الشؤون الاجتماعية ومدير الشرطة الفنية والعلمية والمحامي فتحي المولدي.

وأكد المسؤول الإيطالي في هذا اللقاء أنه أمام العدد الهائل للمُبْحِرين خلسة باتجاه السواحل الإيطالية، بداية من سنة 2010 خاصة، اقتصر خفر السواحل على تسجيل المهاجرين فقط أي دون رفع البصمات بالنسبة للأحياء ودون أخذ التحاليل الجينية للضحايا قبل دفنهم.

وتمّ تسليم الجانب الإيطالي معطيات إضافية حول المفقودين من جدول محيّن لتحاليل جينية ولوحات بصمية وصور شمسية، الذي تعهد بمعاينتها وتحليلها وموافاة السلط التونسية بنتائج هذه التحريات، إلاّ أن اللجنة لم تتلقّ إلى حد اليوم مآل هذه الأبحاث.

وفي إطار الحرص على مواصلة البحث في هذا الملف والسعي إلى تقديم إجابات دقيقة إلى الرأي العام وإلى الأمهات خاصة، قامت وزارة الشؤون الاجتماعية مؤخرا بتعيين مكلف بمأمورية بالديوان ليواصل البحث والتحرّي حول مصير المفقودين وإجراء كل الاتصالات الضرورية مع الجهات الرسمية الإيطالية في الغرض.

والسلام.

السؤال الكتابي

للنائب سالم لبيض

عملا بأحكام الفصلين 96 من الدستور و145 من النظام الداخلي أتوجّه إلى السيد وزير التجهيز بسؤال كتابي.